الأمم المتحدة

A/C.2/65/L.48

الجمعية العامة

Distr.: Limited
18 November 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: النظام المالي الدولي والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد إريك لندبرغ (فنلندا)، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/65/L.3

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، المعنونين ”نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية“، وكذلك إلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

181110 181110 10-64264 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية[2]، وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ التنفيذية'')[3]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي عقد في الدوحة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[4]،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية وإلى الوثيقة الختامية للمؤتمر[5]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[6]،

واعترافا منها بالعمل الذي اضطلع به فريق الجمعية العامة العامل المفتوح العضوية المخصص لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تأخذ علما بتقريره المرحلي[7]،

وإذ تأخذ علما بالقرارات المتخذة في ربيع ٢٠١٠ وفي الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عُقدت ذاك العام،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية المستمرة، وبخاصة في مجال التنمية، للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وهي الأزمة الأسوأ منذ الكساد الكبير، وإذ تسلِّم، رغم معاودة النمو العالمي، بضرورة الحفاظ على الانتعاش الذي لا يزال هشا وغير متساو،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٤) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٥) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٦) انظر القرار ٦٥/١.

(٧) A/64/884.

وإذ تؤكد في هذا الصدد على ضرورة معالجة أوجه الهشاشة والاختلال المنظومية القديمة العهد التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية، وعلى ضرورة مواصلة جهود إصلاح وتعزيز النظام المالي الدولي،

وإذ تعيد تأكيد مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، بما في ذلك تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، وأن تكون مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول في بلوغ مقاصدها المشتركة، وإذ تكرر تأكيد ضرورة تدعيم الدور القيادي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية،

وإذ تكرر تأكيدها أنه ينبغي للنظام المالي الدولي أن يدعم النمو الاقتصادي المستدام والجامع والمنصف، والتنمية المستدامة وجهود القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

وإذ تسلم باستمرار أهمية الإدارة الرشيدة والملكية الوطنية للسياسات والاستراتيجيات، وتذكر بالالتزام بتعزيز فعالية وكفاءة المؤسسات الاقتصادية والمالية على جميع المستويات، والتي تشكل عوامل رئيسية محدِّدة لمسار النمو والتنمية في المجال الاقتصادي على المدى الطويل، وبتسريع وتيرة الانتعاش الجماعي من الأزمات بما في ذلك من خلال تحسين الشفافية والقضاء على الفساد وتعزيز الإدارة،

وإذ تؤكد أن الإدارة الرشيدة على الصعيد الدولي أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تكرر، في هذا الصدد، تأكيد أهمية تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية من خلال معالجة الأنماط الدولية للمالية والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار التي تؤثر على بوادر تحقيق التنمية للبلدان النامية من أجل كفالة تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، وإذ تكرر أيضا التأكيد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، تحقيقا لهذه الغاية، جميع التدابير الضرورية والمناسبة، بما في ذلك كفالة تقديم الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي، وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق،

وإذ تأخذ علما بتوصيات لجنة الخبراء المعنية بإصلاحات صندوق النقد الدولي والنظام المالي التي دعا إلى عقدها رئيس الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة[٨]،

١ - **تأخذ علما** بتقرير الأمين العام[٩]؛

٢ - **تسلم** بالحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وبأهمية كفالة أن تكون منفتحة وعادلة وجامعة من أجل استكمال الجهود الإنمائية الوطنية لضمان النمو الاقتصادي المطرد وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣ - **تنوه** بالجهود الهامة المبذولة على كل من الصعد الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات التي تمثلها الأزمة المالية والاقتصادية، من أجل ضمان العودة الكاملة إلى نمو مقرون بوظائف جيدة النوعية، ولإصلاح وتعزيز النظم المالية وتوليد نمو عالمي قوي ومستدام ومتوازن؛

٤ - **تؤكد من جديد** أن بإمكان النمو الاقتصادي العالمي ووجود نظام مالي دولي مستقر، أن يدعما في جملة أمور قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف سياساتها الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد أهمية الجهود التعاونية والمنسقة التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لمواجهة أخطار عدم الاستقرار المالي؛

٥ - **تشير** إلى أن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها وشرعيتها على النطاق العالمي، توفر منتدى فريدا ورئيسيا لمناقشة القضايا الاقتصادية الدولية وتأثيرها على التنمية وتؤكد من جديد أن الأمم المتحدة تحتل مكانة تخوِّلها المشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وتفعيل أداء النظام والهيكل الماليين والاقتصاديين الدوليين، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ولايات تكميلية، الأمر الذي يضفي على تنسيق أعمالها أهمية حيوية؛

٦ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى عقد العزم على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، بغية دعم النمو الاقتصادي

---

(٨) A/63/838.

(٩) A/65/189.

والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أنحاء العالم، على أساس الفهم الواضح لولاياتها وهياكل إدارتها واحترامهما؛

٧ - **تؤكد** أن الأزمة الاقتصادية والمالية أبرزت ضرورة الإصلاح وولَّدت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام والهيكل الماليين الدوليين، بما فيها تلك المتعلقة بمسائل الولاية والنطاق والإدارة والاستجابة والتوجيه الإنمائي، حسب الاقتضاء، وتشجع في هذا الصدد إجراء حوار مفتوح وجامع وشفاف؛

٨ - **تشير** إلى وجوب تحلي البلدان بالمرونة اللازمة لتنفيذ تدابير مواجَهة التقلبات الدورية ومواصلة إعداد استجابات هادفة ومصمَّمة تبعا لأوضاعها لمواجهة الأزمات، وتدعو إلى تبسيط شروط الإقراض بما يكفل تقديمَها إلى البلدان النامية في الوقت المناسب وتصميمَها تبعا لأوضاع تلك البلدان واستهدافَها مجالات محددة في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

٩ - **تنوه**، في هذا الصدد، بالتحسن الذي طرأ مؤخرا على إطار الإقراض بصندوق النقد الدولي، من خلال جملة أمور منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة كاعتماد حدٍ ائتماني مرن، مع الإشارة في الوقت نفسه إلى ضرورة خلو البرامج الجديدة والجاري تنفيذها من أي شروط إقراض لا مبرر لها مسايرةٍ للاتجاهات الدورية؛

١٠ - **تؤكد** من جديد ضرورة معالجة القلق الذي كثيرا ما يجرى الإعراب عنه إزاء مدى تمثيل البلدان النامية في الهيئات الرئيسية لوضع المعايير، وهي لذلك ترحب بتوسيع العضوية في منتدى الاستقرار المالي الذي أعيد إنشاؤه عام ٢٠٠٩ ليصبح مجلس تحقيق الاستقرار المالي، وفي لجنة بازل للرقابة على المصارف، معتبرةً هذا التوسيع خطوة في الاتجاه الصحيح، كما ترحب بتزايد تواصلهما مع غير الأعضاء، وتشجع الهيئات الرئيسية لوضع المعايير على مواصلة إعادة النظر في عضويتها لدى عملها على تعزيز فعاليتها، بهدف توسيع قاعدة تمثيل البلدان النامية على نحو مناسب؛

١١ - **تسلم** بدور تدفقات الرساميل الخاصة في تعبئة تمويل التنمية، وتؤكد التحديات التي تشكلها التدفقات المفرطة لرأس المال على المدى القصير إلى العديد من البلدان النامية، وتشجع على مواصلة مراجعة منافع ومساوئ تدابير الحيطة على مستوى الاقتصاد الكلي المتاحة للتخفيف من تأثير تقلبات تدفق الرساميل، وتطلب من الأمين العام مراعاة هذا الأمر لدى إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - **تشير** إلى أن بإمكان البلدان النامية أن تسعى إلى التفاوض، كملاذ أخير وعلى أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، بشأن الاتفاقات المتعلقة

بالتجميد المؤقت للديون من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق الاستقرار في التطورات التي يشهدها الاقتصاد الكلي؛

١٣ - **تعيد تأكيد** ضرورة مواصلة توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار ووضع المعايير في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتحيط علما بالقرارات الهامة الأخيرة بشأن إصلاح هياكل إدارة مؤسسات بريتون وودز، والحصص وحقوق التصويت، التي تعكس بشكل أفضل الحقائق الراهنة وتعزز صوت ومشاركة البلدان النامية وتعيد تأكيد ضرورة مواصلة تعزيز إصلاح إدارة هذه المؤسسات بما يزيد من فعالية هذه المؤسسات ومن مصداقيتها ومساءلتها وشرعيتها؛

١٤ - **تدعو** في هذا الصدد إلى التسريع في تنفيذ الإصلاح المتعلق بقوة تصويت البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في البنك الدولي، على نحو ما أيدته لجنة التنمية في بيانها الصادر في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ والمجلسُ التنفيذي لصندوق النقد الدولي في قراره الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن الحصص، وحصص الأصوات والإدارة؛

١٥ - **تشير** إلى أن رصد مخصصات حقوق السحب الخاصة ساهم في زيادة السيولة العالمية، وإلى وجود مناقشات حول الخيارات السياساتية بغية تعزيز الاستقرار على المدى الطويل وحسن سير النظام النقدي الدولي، بما في ذلك الدور المحتمل لحقوق السحب الخاصة والدور التكميلي لمختلف الترتيبات الإقليمية الواردة فيها، وتطلب من الأمين العام مراعاة هذا الأمر لدى إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٦ - **تقر** بأن المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف ينبغي أن تشغل مركز الصدارة في الجهود الرامية إلى منع نشوب الأزمات وتؤكد على ضرورة تعزيز مراقبة السياسات الاقتصادية للبلدان التي تحوي مراكز مالية كبرى وتأثيرها على جملة أمور منها أسعار الفائدة الدولية وأسعار الصرف وتدفقات الرساميل، بما في ذلك التمويل الخاص والعام في البلدان النامية؛

١٧ - **تشدد** على الحاجة الماسة لجعل التنظيم والإشراف أكثر فعالية وبخاصة فيما يتعلق بجميع المراكز المالية والصكوك والجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها المؤسسات المالية الهامة للنظام، ووكالات التصنيف الائتماني وصناديق التحوط، وتحيط علما بالجهود الجارية حاليا في هذا الصدد بما فيها تلك التي تبذلها لجنة بازل للرقابة على المصارف ومجلس تحقيق الاستقرار المالي، مع الاعتراف في الوقت نفسه بمنطلقات العمل والظروف الوطنية المختلفة،

وبأهمية تحقيق التقارب بين القوانين على الصعيد العالمي من أجل منع استغلال الفراغ القانوني، وبتنفيذ المعايير على الصعيد العالمي؛

١٨ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى تحسين شفافية آليات تقدير الأخطار، وتلاحظ أنه ينبغي لتقييمات الأخطار السيادية التي يجريها القطاع الخاص أن تزيد إلى أقصى حد من استخدام مقاييس دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات الإنمائية المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك ما لها من تأثير محتمل على بوادر تحقيق التنمية في البلدان النامية؛

١٩ - **تهيب** بمصارف التنمية وصناديق التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز ملكيتها وفاعليتها بوجه عام، وترحب في هذا الصدد بالزيادات الأخيرة في رساميل مصارف التنمية الإقليمية المتعددة الأطراف، وتشجع الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف لمصارف التنمية دون الإقليمية؛

٢٠ - **تشجع** تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك من خلال مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية، والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

٢١ - **تشدد** على ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، بما فيها تلك المتصلة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، مشيرة في الوقت المناسب إلى الآثار المعرقِلة الناجمة عن السياسات غير الملائمة؛

٢٢ - **تطلب** من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين عن تنفيذ هذا القرار، من المقرر إعداده بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة؛

٢٣ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين، في إطار البند المعنون ”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“، البند الفرعي المعنون ”النظام المالي الدولي والتنمية“.